

إفصاح قانون فارا بشأن حملة التأثير الإسرائيلي وأثارها القانونية والضريبية والأخلاقية على الأفراد والمنصات

كشفت التقارير الأخيرة بموجب قانون تسجيل الوكالء الأجانب الأمريكي (FARA) عن حملة تأثير تُدعى "مشروع إستير"، ممولة من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية. توثق الوثائق التي قدمتها شركة بريديجز بارتنرز إل إل سي في 26 سبتمبر 2025 عقوداً تم توجيهها عبر مجموعة هافاس ميديا ألمانيا لإشراك مؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي في نشر محتوى مؤيد لإسرائيل موجه للجمهور الأمريكي والعالمي. يبلغ إجمالي الميزانية المكشوفة حوالي 900,000 دولار للفترة من يونيو إلى نوفمبر 2025، تدعم 14-18 مؤثراً أنتجوا 75-90 منشوراً، مع تقديرات المحللين بـ 7,000-6,000 دولار لكل منشور.

بينما تلبي هذه التقارير متطلبات الشفافية في قانون فارا لشركة بريديجز بارتنرز كوكيل رئيسي، إلا أنها تسلط الضوء على مخاطر متتالية: المسؤوليات الشخصية للمؤثرين غير المسجلين، واجبات المنصات في تنفيذ القانون الإعلاني، والتزامات الضرائب عبر الحدود. يظهر الحال كيف تختبر عمليات التأثير الرقمي القوانين من منتصف القرن العشرين في عصر تضخيم الخوارزميات.

إطار قانون تسجيل الوكالء الأجانب

قانون فارا (22 يو إس سي § 611 وما يليها) - الذي صيغ أصلاً لكشف الدعاية النازية - يتطلب التسجيل لأي شخص يعمل "بناءً على أمر أو طلب أو تحت التوجيه أو السيطرة" لمبدأ أجنبى لتشكيل السياسة أو الرأي الأمريكي. يجب على المقدمين الكشف عن الأنشطة والمالية والمواد المنشورة، مع تحديثات نصف سنوية.

الأحكام الرئيسية:

1. التطبيق الواسع - يغطي مقاولي الحكومة، وشركات العلاقات العامة، والأفراد الذين يقومون بعمل سياسي أو ترويجي.
2. المساءلة الفردية - يجب على كل شخص طبيعي ينفذ النشاط تقديم تسجيل قصير الشكل، بغض النظر عن تقديم صاحب العمل.
3. العقوبات - غرامات مدنية للإخفاقات الناتجة عن الإهمال؛ تصل إلى خمس سنوات سجن أو غرامات 10,000 دولار للانتهاكات المتعمدة (22 يو إس سي § 618(أ): 18 يو إس سي § 951).

3. الآثار على المؤثرين

الالتزامات فارا

يعتبر المؤثرون الذين يعلمون بالرعاية الإسرائيلية والنية الموجهة للولايات المتحدة وكلاء، مما يتطلب تقديمها فردياً لتسجيل قصير الشكل. يبدو أن أوري شتاينبرغ، المدير الرئيسي لشركة بريديجز بارتنرز، هو الوحيد المسجل. لذا، قد يكون المشاركون

غير المسجلين غير ملتزمين. يشير التركيز المتجدد لوزارة العدل على حملات التأثير عبر الإنترن트 (انظر تقارير وحدة فارا السنوية 2023-24) إلى إمكانية التدقيق حتى للمبدعين الصغار.

واجبات قانون الإعلان

تطالب إرشادات الإقرارات للجنة التجارة الاتحادية (16 سي إف آر جزء 255) بكشف واضح #ad للمحتوى المدفوع. إغفال ذلك في الرسائل السياسية يُعد ممارسة خادعة بموجب § 5 من قانون اللجنة الاتحادية للتجارة، مما يخضع المبدعين أو الوكالات الراعية لأوامر وغرامات.

الضرائب

يُحسب دخل المنشورات المدعومة كدخل عمل حر (26 يو إس سي § 1402). يجب على المقيمين الأمريكيين الإبلاغ في الجدول ج؛ قد يواجه غير المقيمين خصماً بنسبة 30% على العمل المصدر الأمريكي. عدم الكشف يهدد بعقوبات تصل إلى 75% من الضريبة غير المدفوعة أو الملاحقة الجنائية (26 يو إس سي § 7201).

العواقب السمعية

بالإضافة إلى الواجبات القانونية، يقوض التنسيق السري مع دولة أجنبية الأصلة التي تعتمد عليها اقتصاديات المؤثرين. بالنسبة للمبدعين الذين تكون مصاديقهم عملتهم، يمكن أن يكون الكشف العام عن المدفوعات الحكومية غير المكشوفة نهاية مهنية.

الآثار على شركة إكس كورب وغيرها من المنصات الامتثال للإعلان والكشف

بموجب قواعد اللجنة الاتحادية للتجارة وماد 39-26 من قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، يجب على المنصات الكبيرة ضمان تسمية شفافة للمواد المدعومة. إذا روجت خوارزميات إكس لمنشورات سياسية غير مكشوفة، قد يعتبر المنظمون ذلك تسهيلاً للإعلان الخادع. انتهاكات أحكام الشفافية الإعلانية أو مخاطر النظام في الدي إس إيه يمكن أن تجذب غرامات تصل إلى 6% من الإيرادات العالمية.

التعرض لفارا

تفلت المنصات عادةً من مسؤولية فارا كحاملين محاذين. ومع ذلك، دليل على التعاون المباشر - مثل تعزيز الخوارزميات المباع كجزء من مشروع إستير - قد يدفع إلى تحقيق وزارة العدل بموجب بنود "الدعاية السياسية" في القانون.

الضرائب الشركاتية

بما أن المدفوعات تمت خارج نظام مبيعات الإعلانات في إكس، فإنها لا تؤثر على المسؤلية الضريبية الشركاتية. التعرض يمكن في التنظيم، لا في الإيرادات.

الآثار الأوسع على الحكومة والسياسات

يجسد مشروع إستير التقارب بين الدعاية الحكومية وتسويق المؤثرين. افترض اللوبي التقليدي حداً واضحًا بين الحكومات والمواطنين؛ يمحو وسائل التواصل الاجتماعي ذلك. عندما تتنكر الرسائل الجيوسياسية كأصالة من نظير إلى نظير، يصبح الخطاب الديمقراطي غير قابل للتمييز عن الإعلان المستهدف.

تشمل العلاجات تحت المناقشة:

- إرشادات وزارة العدل بشأن فارا للمبدعين عبر الإنترنت.
- علامات إلزامية "رعاية أجنبية" على مستوى المنصة.
- تنسيق ضريبي دولي من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مدفوعات التأثير عبر الحدود.

حادثة التحقق والتعليق في شركة إكس كورب في 4 أكتوبر 2025

في 4 أكتوبر 2025، لاحظ المستخدمون إلغاءات جماعية لـ شارات التحقق الزرقاء والذهبية من حسابات تنتقد السياسة الإسرائيلية أو إصلاحات مشروع إستير، بما في ذلك الصحفيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. لم يرافق الإجراء تبرير عام. بعد ذلك بوقت قصير، تم تعليق حساب التحليلات **Uncensored.AI@**، الذي كان يدقق في برنامج المؤثرين واعتداً إكس، دون إشعار. تم سحب تعليق داخلي من موظف يصف "مراجعة تنفيذ السياسات" لاحقاً، وتم توبخ الموظف المعنى.

بينما تسمح شروط إكس بإزالة الشارات التقديرية، إلا أن التوقيت - وسط نقاشات مكثفة حول التأثير الأجنبي - أثار اتهامات بانحياز الرأي. بموجب قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، تلزم المادة 34 المنصات الكبيرة جداً بتحفيض المخاطر النظامية مثل التضليل والاعتداً السياسي المدفوع. لذا، قد يؤدي إزالة منسقة أو انتقامية إلى تدقيق من المفوضية الأوروبية. في الولايات المتحدة، تعيّد مثل هذه الإجراءات فتح المناقشات حول نطاق القسم 230 والدور شبه العام للمنصات الاتصالية المهيمنة.

الأبعاد الأخلاقية والمعنوية

خلف القوانين والتقارير يكمن سؤال أخلاقي أعمق: ما معنى الحقيقة والموافقة عندما يتم شراء وبيع المحادثة الديمقراطيّة بهدوء؟

1. **خداع الجمهور** - دفع المؤثرين لتقديم الدعاية الحكومية كقناعة شخصية يقوض الموافقة المستنيرة. يستحق المواطنون معرفة متى تكون الإقناع مدفوعاً من قبل حكومة - خاصة واحدة منخرطة في صراع مسلح.
2. **الداعب بالتعاطف** - استغلال الثقة الباراوسوشيالية يحول الاتصال العاطفي إلى أداة للسياسة الخارجية. يعتقد المتابعون أنهم يسمعون صديقاً، في الواقع، هم هدف حملة سرية.
3. **تأكل المساحة الصحفية** - عندما تفرق "الآراء الشخصية" المدعومة في التغذيات، فإنها تطرد الصحافة المستقلة والأصوات المدنية التي تفتقر إلى تمويل مقابل. يصبح عدم التوازن المعلوماتي عدم توازن أخلاقي.
4. **مسؤولية المنصة** - غموض الخوارزميات في شركة إكس كورب يحول المساعدة الأخلاقية إلى احتمال إحصائي. تحمل الشركة التي تربح من التفاعل - حتى الغضب - مسؤولية أخلاقية عن كيفية تشكيل أنظمتها للإدراك.
5. **التورط والضمير** - قد يلبي المؤثرون الذين يقبلون مثل هذه العقود حرف القانون من خلال الكشف اللاحق، ومع ذلك فإن روح الأصالة - الاتفاق الأخلاقي بين المتحدث والمستمع - قد انكسرت بالفعل.

من الناحية الأخلاقية، مشروع إستير ليس مجرد هامش قانوني؛ إنه عرض من أوسع انحراف أخلاقي حيث تصبح الحقيقة سلعة والثقة الديمقراطية أصلاً قابلة للتداول.

الخاتمة

تشير تقارير فارا لمشروع إستير إلى انتصار صغير للشفافية لكنها تكشف فجوات هائلة في التنفيذ والأخلاق. تم تسجيل الوسطاء، المؤثرون الفرديون ظاهرياً لم يفعلوا. يواجه كل منهم تعرضاً محتملاً بموجب فارا واللجنة الاتحادية للتجارة وقانون الضرائب، بينما تواجه شركة إكس كورب تدقيقاً متزايداً بموجب الذي إس إيه واللوم العام للاعتقاد بالرقابة.

ومع ذلك، قد تكون أخطر عواقب أخلاقية: تأكل الإيمان العام بالكلام الأصيل. مع شراء السرديةات الحكومية للأصوات الخاصة والمنصات التي تحكم الرؤية، يذوب الحد بين الإقناع والتلاعب. تحديث القوانين ضروري؛ إعادة بناء النزاهة أمر حتمي. حتى تعود الحقيقة والرعاية إلى مساحات منفصلة، ستبقى الخطاب الديمقراطي رهينة لأعلى مزايد.

المراجع

- شركة بريديجز بارتنرز إل إل سي، **تقارير قانون تسجيل الوكالء الأجانب**، وزارة العدل الأمريكية (26 سبتمبر 2025).
- Responsible Statecraft**، “من هم ‘المؤثرون’ الذين تدفع إسرائيل 7 آلاف دولار لكل منشور؟” (2 أكتوبر 2025).
- Jerusalem Post**، “داخل ‘مشروع إستير’ الإسرائيلي” (1 أكتوبر 2025).
- Al Mayadeen English**، “مشروع إستير: المؤثرون المؤيدون لـ‘إسرائيل’ المدفوعون يتجمّبون قواعد فارا” (3 أكتوبر 2025).
- Middle East Eye**، “إسرائيل تدفع لمؤثرين أمريكيين لعكس الرأي العام السلبي” (3 أكتوبر 2025).
- ProPublica**، “حسابات التحقق على إكس تزدهر وهي تنشر معلومات مضللة حول صراع إسرائيل-حماس” (19 ديسمبر 2023).
- Rolling Stone**، “يُادي غروك أنه تم تعليقه مؤقتاً من إكس بعد اتهام إسرائيل بالإبادة الجماعية” (12 أغسطس 2025).
- Business Standard**، “لماذا تم تعليق غروك آي آي لإيلون ماسك مؤقتاً على إكس” (12 أغسطس 2025).
- Finance Yahoo News**، “إكس تزيل شارة التحقق الذهبية من نيويورك تايمز” (أكتوبر 2023).
- Al Jazeera**، “الحظر الظليل: هل تعرض عملاقة وسائل التواصل للرقابة على الأصوات المؤيدة لفلسطين؟” (24 أكتوبر 2023).
- المفوضية الأوروبية، إجراءات قانون الخدمات الرقمية ضد شركة إكس كورب، 2023-2025.
- وزارة العدل الأمريكية، تقارير وحدة تنفيذ فارا السنوية 2023-2024.
- اللجنة الاتحادية الأمريكية للتجارة، إرشادات الإقرارات، 16 سي إف آر جزء 255 (2023).
- مصلحة الإيرادات الداخلية، النشر 334: دليل الضرائب للأعمال الصغيرة (2024).